زهاء ١١٥ مليون طفل في العالم يعملون في مهن خطيرة والفقر والمستوى الثقافي من اهم الدوافع

اعداد رولى راشد
مديرة التحرير

من الاقوال اللافتة لزعيم العدالة الراحل ولسون مانديلا الذي تفّوق بكسب احترام كل رؤساء العالم: "إن أي بلد وأي مجتمع لا يهتم بأطفاله لا يمثل أمة على الإطلاق. قل نعم للأطفال".

يشكل الاطفال شريحة هامة في المجتمع رغم التصاعد المستمر في عدد المسنين؛ وغالباً ما ينتقل سريعاً البعض منهم وقسراً الى ضفة البالغين. فهؤلاء الاطفال يسرقون من طفولتهم، يحرمون من اللعب بالعاب الصغار. انهم يقتادون الى عالم الكبار بعد ان تسرق منهم باقة احلامهم التي رسموها لمستقبلهم في مخيلتهم الصغيرة. اننا نتحدث عن الاطفال العاملين.

قد يكون ذنب الأهل، او ذنب المجتمع. ولكن بالتأكيد، هي مسؤولية الدولة والقيمين على المجتمع الذين يتركون هذه القضايا الحساسة في آخر اهتماماتهم، لجهل ربما بمدى خطورتها او حتى لاهمال زاول مناهج عملهم وطبع سياستهم في معالجة الامور الاجتماعية.

قمة العدالة ان يربو كل طفل في جو سليم فيتأمن له الغذاء، الملبس،التعليم واللعب. وبالمقابل على الناضج العمل من اجل توفير لقمة عيشه وتأمين طبابته من جهة، ولمن يقع على عاتقه من جهة اخرى.
الا ان هناك الكثيرمن الاطفال الذين يحملون مسؤولية الكبار، فيضطرون الى دخول سوق العمل باكراً جداً. ويعّرف عنهم بالاطفال العاملين.

١١٥ مليون طفل في العالم يعملون في مهن خطيرة

الاطفال العاملون في العالم

ومؤخراً بشّرت منظمة العمل الدولية بتراجع عدد الأطفال العاملين في العالم من ٢٤٦ مليوناً إلى ١٦٨ مليون طفل منذ العام ٢٠٠٠، ولكنها نبهت إلى أن وتيرة التراجع ما زالت بطيئة ودون الأهداف المرجوة. وأعلنت في دراسة سابقة لها أن عدداً من الأطفال الذين يعملون حول العالم يتعرضون لأسوأ أشكال عمل الأطفال، بما فيها العبودية والمشاركة في الأعمال الحربية، مضيفة أنّ الآلاف من الأطفال حول العالم يستغلون يومياً في أعمال السخرة والرق أو يستدرجون من قبل عصابات التسوّل للعمل في الاستجداء والتسوّل في الطرقات، أو يباعون كبضاعة جنسية في سوق الدعارة العالمية التي تشهد اتساعاً متزايداً وتقدر أرباحها بمليارات الدولارات.
وأوضح التقرير أن معدّل هذا التراجع ليس كافياً لتحقيق الهدف المتمثل في القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول العام ٢٠١٦، والذي اتفق المجتمع الدولي على تحقيقه من خلال المنظمة.
وقال المدير العام لمنظمة العمل الدولية غاي رايدر «نحن نتقدّم في الاتجاه الصحيح لكن بصورة بطيئة للغاية. وإذا كنا حقاً جادين في وضع حد لآفة عمل الأطفال في المستقبل المنظور.»

وأشار التقرير إلى أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تحتل المرتبة الأولى، من حيث عدد الأطفال العاملين، نحو ٧٨ مليون طفل، في حين تستمر دول أفريقيا جنوب الصحراء باحتلال المرتبة الأولى، من حيث نسبتهم إلى إجمالي عدد السكان والتي تفوق ٢١ في المئة.
وذكر أن الزراعة لا تزال إلى حد بعيد أكبر قطاع مشّغل للأطفال، ٩٨ مليون طفل بنسبة ٥٩ في المئة، لكن «لا تجب الاستهانة بأعدادهم في كل من قطاع الخدمات (٥٤ مليون طفل) والصناعة (١٢ مليون طفل)، ومعظمهم في الاقتصاد غير المنظم.»

كما اشارت المنظمة الدولية في تقريرها السنوي السابق الى أن عدد الأطفال الذين يعملون في مهن خطيرة يبلغ ١١٥ مليون طفل، وأنه لا تمرّ دقيقة في اليوم إلا ويعاني فيها أحد الأطفال العاملين إما من إصابة عمل، أو صدمة نفسية جراء العمل.
وأشار التقرير إلى تراجع عدد الأطفال العاملين الذين تبلغ أعمارهم بين خمسة أعوام و١٧ عاماً في مناطق آسيا والمحيط والهادئ، وأميركا اللاتينية والبحر الكاريبي ودول أفريقيا جنوب الصحراء بين العام ٢٠٠٨ والعام٢٠١٢.

وسجّلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكبر تراجع، وذلك من ١١٤ مليون طفل في العام ٢٠٠٨ إلى ٧٨ مليون في العام ٢٠١٢.
وتراجع عدد الأطفال العاملين في دول جنوب الصحراء الإفريقية بمقدار ٦ ملايين طفل، كما تراجع أيضاً في أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي، ولكن برقم متواضع بلغ ١,٦ مليون فقط.
يُشار إلى أن هناك نحو ٩,٢ مليون طفل عامل في الشرق الأوسط وشمال أفريقي.

المفهوم

ما هومفهوم العمل عند الاطفال؟
هو العمل الذي يضع أعباءا ثقيلة على الطفل، والذي يهدد سلامته وصحته ورفاهيته. العمل الذي يستفيد من ضعف الطفل وعدم قدرته عن الدفاع عن حقوقه، العمل الذي يستغل عمل الأطفال كعمالة رخيصة بديلة عن عمل الكبار، العمل الذي يستخدم وجود الأطفال ولا يساهم في تنميتهم، العمل الذي يعيق تعليم الطفل وتدريبه ويغيّر حياته ومستقبله.
يقول الكاتب الروسي فيودور دوستويفسكي: "لا تمكن مسامحة سوء معاملة مخلوق لا يستطيع الدفاع خصوصاً الطفل"

"Il est impardonnable de maltraiter une créature sans défense, surtout un enfant"

الاتفاقيات

وقد اعتبرت اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة في الثمانينات والتي ابرمها لبنان عام ١٩٩١ «طفلا» كل انسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد بموجب القانون المطبق عليه. وتضمنت احكاما ومبادئ تنظم وترعى مختلف جوانب حياة «الطفل» منها: حق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن اداء أي عمل يرجح ان يكون خطيرا او يمثل اعاقة لتعليم الطفل او ان يكون ضارا بصحة الطفل او نموه البدني او العقلي او الروحي او المعنوي او الاجتماعي.
كما أصدرت منظمة العمل الدولية العديد من الاتفاقيات التي تعالج شؤون العمل المختلفة منها الاتفاقيات الثمانية التي تمثل المعايير الأساسية لحقوق الإنسان في العمل

التزام لبنان بالاتفاقيات

وفي اطار مواكبته لهذه الظاهرة الخطيرة في المجتمع التي اخذت منحى تصاعديا، بفعل الاحداث الامنية الطويلة التي شهدها على مدى السنوات، دخل لبنان في سلسلة طويلة من الاتفاقيات بينها اتفاقية العمل الدولية رقم /١٣٨/ المتعلقة بالحد الادنى للسن، وهي من

الاتفاقيات الاساسية التي نص عليها اعلان المبادئ والحقوق الاساسية في العمل الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي عام ١٩٩٨، والتي هدفت الى الحلول تدريجيا محل الصكوك المتعلقة بالحد الادنى للسن.
كما ابرمت الاتفاقية الدولية رقم /١٨٢/ المتعلقة باسوأ اشكال عمل الاطفال والاتفاقية الدولية رقم /١٣٦/ المتعلقة بالوقاية من مخاطر التسمم الناجم عن البنزين والاتفاقية العربية رقم /١٨/ المتعلقة بعمل الاطفال والاتفاقية العربية رقم /١/ المتعلقة بمستويات العمل وغيرها التي سيتم التطرق اليها لاحقا في هذا العدد.والى ذلك تم إصدار مرسوم في العام ٢٠١٢ حظّر عمالة الاطفال».

وحديثاً في ٢٠١٣/١١/٧ ، وبرعاية رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، تم إطلاق الخطة الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في لبنان بحلول العام ٢٠١٦ التي أعدتها اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال وذلك في إطار التعاون بين منظمة العمل الدولية ووزارة العمل اللبنانية. وقال الرئيس سليمان «ان مشكلات الاطفال لم تكن يوما وليدة ذاتها، بل نتيجة حتمية لتأثيرات اجتماعية تربوية وسياسية على مكونات مجتمعنا بدءا من العائلة بكاملها الى المدرسة والجامعة وصولا الى سوق العمل والى خياراتنا السياسية».

لا تمرّ دقيقة في اليوم إلا ويعاني فيها أحد الأطفال العاملين إما من إصابة عمل، أو صدمة نفسية جراء العمل

اسباب ودوافع العمل

لا بد من الاشارة إلى أن عمل الأطفال في معظم الاحيان لا يكون بسبب اقتصادي، وانما لوجود قضايا ثانوية أخرى منها الطبقة الاجتماعية التي ينتمي اليها الطفل. وفي بعض المجتمعات النامية، يقولون دائما ان الأطفال الفقراء لهم الحق في العمل لأنهم فقراء علما انه لا يوجد

أحد يعترف بحق هؤلاء الأطفال بالأجر المناسب للطاقة التي يبذلونها. عندما نتحدث عن عمل الأطفال لايكون العدد او النسبة كافيين لتسليط الضوء على اهمية الموضوع لأن أنواع العمل التي تعطى للاطفال والظروف التي يتعرضون من اجل تنفيذها والمخاطراوالاعتداءات التي يتعرضون لها أثناء العمل هو العامل الاكثر أهمية. هناك نقص في البيانات بشان هذا الجانب من الاشياء, الامر الذي يجعل من الصعب تحديد الأطفال الذين يشاركون في العمل في ظل ظروف قد تكون ضارة على صحتهم وعلى افكارهم اوعلى عواطفهم وتستهدف تدابير الحياة: فإن الإحصاءات الرسمية سيئة للغاية في هذا المجال. ويبقى سن العمل الشاغل الأول حيث أنه يتم وضع العديد من الأطفال الصغار جدا في العمل وخصوصاً في المناطق الريفية حيث نشاهدهم يعملون في سن ٥ أو ٦ سنوات. الا انه بالتاكيد الغالبية العظمى من الأطفال الفاعلين على المستوى الاقتصادى تنتمى إلى الفئة العمرية من ١٠ إلى ١٤ سنة. ومع ذلك فان نسبة من تقل اعمارهم عن ١٠ سنوات لا يمكن اغفالها ويمكن أن تصل إلى٢٠٪ في بعض البلدان.

ويشار هنا الى ان اهم اسباب عمل الاطفال:

- المستوى الثقافي للاسرة حيث تكون فائدة التعليم غير معروفة
- الفقر: الاولاد يتجهون الى مساعدة اسرهم بسبب عجز الاهل عن الانفاق
- قلة المدارس والتعليم الالزامي
- النقص الحاصل بمعرفة قوانين عمل الاطفال
- العنصرية والاستعمار والحروب الى جانب الازمات التي تخلق اعباء اقتصادية.
- النظام التعليمي السائد: الذي يسبب ترك المدرسة مثل سوء معاملة المعلمين أو الخوف منهم, عدم الرغبة بالدراسة, عدم المقدرة على النجاح في الدراسة, وقد يكون توقيت الدراسة غير متناسب مع أوقات عمل الأطفال (كما في الزراعة مثلاً), وقد يكون موقع المدرسة بعيداً بالنسبة للأطفال, والفتيات بشكل خاص كما يضاعف من هذه المشكلة فقدان تسهيلات نقل الأطفال في المناطق النائية.
- نقص البرامج الدولية لمحاربة الفقر.

ويقدر عدد الأطفال المعرضين للدعارة كل سنة بحوالى مليوني طفل

في معظم الاحيان, يبقى الفقر السبب الرئيسى لعمالة الأطفال. وقد اضطر العديد منهم للعمل لضمان بقائهم على قيد الحياة خصوصا اذا كانت الدراسة مكلفة.

ووفق مكتب العمل الدولي يتحّدر العديد من الاطفال العاملين من عائلات فقيرة تقطن في الريف وتستخدم كل فرد من أفرادها لضمان بقائها واستمراريتها بينما لا يزال العدد الآخر منهم يعمل في ظروف مزرية من الاستغلال المنهجي في المصانع الإستغلالية والمعامل. وبفعل تعرّض هؤلاء الأطفال للمواد الخطيرة والإستعباد في العمل, يموت العديد من هؤلاء العمال الشباب في سن مبكرة. وتشكل الدعارة أكثر أنواع «العمل» تدميراً بالنسبة للأطفال. ويقدر عدد الأطفال المعرضين للدعارة كل سنة بحوالى مليوني طفل. وفي آسيا وحدها, يعمل أكثر من مليون قاصر تقريباً, من الصبيان والفتيات, في الحانات وبيوت الدعارة. وسرعان ما يجدون أنفسهم عالقين في حلقة مفرغة ويقعون في شرك الإدمان وفيروس نقص المناعة البشرية.

ويُشكل التعليم أداة رئيسية لمنع عمل الأطفال الذي يمثل عقبة تحول دون التحاقهم بالمدارس. ويُعتبر تعميم الانتفاع بالتعليم, ولاسيما التعليم الجيد المجاني والإجباري حتى الحد الأدنى لسن الدخول إلى سوق العمل, عنصراً أساسياً في مكافحة الاستغلال الاقتصادي للأطفال.

وفي لبنان ,عام ١٩٩٨ صدر قانون الزامية التعليم بحيث اصبح مجانيا والزاميا في المرحلة الابتدائية الاولى, وهو حق لكل لبناني في سن الدراسة الابتدائية. كما اعفي التلامذة في المدارس الرسمية من رسوم التسجيل للعام الدراسي ٢٠٠١ -٢٠٠٢ .

وصحيح ان لبنان اقر قانون التعليم الابتدائي والالزامي والمجاني (رقم ٦٨٦) عام ١٩٩٨, انما لغاية اليوم لم يوضع المرسوم التطبيقي لقانون الزامية التعليم موضع التنفيذ. ولم تنخرط الاتفاقيات المبرمة بصورة فعلية في صلب قانون العمل وبقيت مستقلة عنه. كما ان بعض نصوصها لا يتفق مع العديد من مواد هذا القانون ومع المراسيم المحلقة به. وهذا التباين بين احكام التشريع اللبناني ومقتضيات الصكوك الدولية والعربية بانتظار المعالجة بحيث تعدل الاحكام القانونية الحالية المتعلقة بعمل الاطفال وفقا للمبادئ والمعايير التي تضمنتها هذه الصكوك, على ان يرافق هذا التعديل وضع قانون التعليم الالزامي موضع التنفيذ.

فالتعليم الالزامي, خصوصاً في المرحلة الابتدائية, هو عمليا اكثر الادوات فعالية للقضاء على عمل الاطفال. فالطفل غير الملزم او غير القادر على الالتحاق بالمدرسة سيكون عرضة للوقوع في شرك العمل المبكر اوالتسول في الشوارع او الى اسوأ من ذلك . هذه الحقيقة دفعت الكثير من البلدان خصوصاً الصناعية, الى ربط قوانينها المتعلقة بالتعليم الالزامي بقوانين الحد الادنى للسن لضمان عدم تقويض تعليم اطفالها. وهذا ما هدفت اليه الاتفاقية الدولية رقم ١٣٨/ عندما ربطت صراحة بين الحد الادنى لسن القبول في الاستخدام او العمل بسن استكمال التعليم الالزامي.

العمل عند الاطفال في لبنان وما يتبعه من عنف يمارس عليهم, وظروف اجتماعية قاسية يعيشون فيها تنعكس سلباً على حياتهم, الى جانب ما يتم تطبيقه من اجراءات وقوانين صادرة عناوين تناولناها في هذا العدد آملين ان لا يحرم اي طفل في لبنان والعالم من اي حقوق تؤمن له الحياة الكريمة.